مفتقرا في ايجاد بعض الافعال وهو ما ترتب على القوة المودعة
في شي بلا واسطة وهو الموع في تلك القوة وذلك اي افتقار
مولانا جل وعز في شي من ذلك ما باطل اي محال لا يجوز في العقل لان
ما لا يجوز فهو باطل وفاسد عقلا لما عرفت صدر المقدمة من
وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه وبتقدم برهانه وتقد و
ومعتقد الاعتقاد الاخير لا اختلاف في قسمته انما الخلاف في كفره
ولا اعتقاده لحق ان مولانا سبحانه اجرى العادة بمحض
مشيته وارادته بخلق تلك الاشياء عقيب اسبابها صورة لا
لا بها ومعتقد ذلك ينجو من جميع المهالك الاخروية كيف لا
وهو الذي يشهد به البرهان العقلي ودل الكتاب والسنة و
اجماع السلف قبل ظهور البدع فيعض عليه بالنواجذ فهو الحق
لا تشكك فيه ولا يضع غيره وا قطع تشوفك من سماع الباطل تعر
تعر سعيدا اقمت ذلك وعمدة المطلق للعوايد التي باجرها
الله تعالى قطوا هر من الكتاب والسنة لم يحيطوا بعلمها او
عمدتهم التقليد لما لا يصح تقليد ولا اقتدائه من عوايد وعر
غيرها وتركوا الاتقر الزكية المنفية بانوار الكتاب والسنة
والتقليد الردي احد اصول الكفر فيما قيل وقد بينها المحقق في
شرحه وفرع على ما ذكر من قوله اما استغناؤه جل وعز عن كل ما
سواه الى اخره قوله فقد بان اي ظهر لك ايها الصالح للخطاب

تضمن

تضمن قوله لا اله الا الله كلمة التوحيد لاقسام الثلاثة للحكم
العقل التي يجب شرعا على المكلف اي البالغ العاقل معرفتها تفصيلا
او ظر فيه على بابها في حق مولانا جل وعز وهي اي الاقسام الثلاثة
الثالثة الواجبة شرعا معرفة ما يتعلق منها به سبحانه ما يجب
في حق الله تعالى من اوصاف الكمال التي قيام على اتصافه بها
العقل فقط او مع النقل وما يجوز اي فعله وتركه منه تعالى
الامكانه وما يستحيل لما يلزم على اتصافه مولانا به من لحوق
نقص له تعالى عن ذلك وعرفت بما قررناه ما يرجع منه الى الشق
الاول من معنى الالوهية وما يرجع منه الى الشق الثاني قال بعضهم
العقايد بالنسبة الى اندراجها فيما ذكر واحد ها عن ثلاثة او
اقسام ما يؤخذ منه الاستغناء فقط وهو ما لا يتوقف عليه
الفعل من السمع والبصر والكلام ولوازمها لحصر التنافي بين
نقايضها وبين الاستغناء وانتفاء التنافي بين نقايضها و
بين الافتقار وبيانه اتصافه تعالى باضدادها مستلزم لا
لاحتياجه الى مكمال والاحتياج ينافي الاستغناء ولا ينافي بين
هذه الاضداد وبين الافتقار لعدم توقف الفعل على السمع
والبصر والكلام وصحة صدوره ممن لم يتصف بها وقد شوهد
ذلك في الفعل المسند الى الفاعل مجازا في الشاهد لمن صدر منه الفعل
وما يؤخذ من الافتقار فقط وهو الوحدانية وحدوث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)